

"المركزي يضع استراتيجية للتنمية المستدامة"

تحدث معالي محافظ بنك الكويت المركزي، باسل أحمد الهارون، إلى جون إفرينجتون حول تأثير تباطؤ النمو الاقتصادي على القطاع المصرفي المحلي والعملات الرقمية للبنوك المركزية، وغير ذلك من الموضوعات التي تتعلق بالمبادرات الرقمية ومبادرات التمويل الأخضر في الكويت"

ما هي الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لبنك الكويت المركزي لعامي 2023 و2024؟

يواصل بنك الكويت المركزي جهوده في اتباع استراتيجيته خلال الفترة 2023 و2024، والتي تهدف إلى دعم محركات التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال رسم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية المناسبة لتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتمثل الأولويات الرئيسية لبنك الكويت المركزي في تبني وتشجيع الابتكار لمواصلة تطوير البنية التحتية المالية للدولة على أسس مستدامة مع المحافظة في الوقت ذاته على مستويات مناسبة لحماية العملاء. وفي هذا الصدد، يحرص بنك الكويت المركزي بشكل خاص على تعزيز عملية التحول الرقمي في القطاع. وفي العام القادم، سيقوم بنك الكويت المركزي أيضاً بتطوير البنية التحتية التنظيمية من خلال إصدار توجيهات تشمل تعليمات حول الحوسبة السحابية والتهيئة الرقمية (Digital onboarding).

ما هي توقعات بنك الكويت المركزي للنمو الاقتصادي لعامي 2023 و2024؟

من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3.4% في عام 2022 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى 2.9% عام 2023، وذلك وسط العديد من التحديات والتي من أبرزها التطورات الجيوسياسية، وارتفاع معدلات التضخم، وتشديد السياسات النقدية حول العالم، وتراجع الأسعار العالمية للنفط.

أما على الصعيد المحلي، فهناك احتمالات بتباطؤ النمو في عام 2023 انعكاساً لتباطؤ الطلب الخارجي وتخفيض إنتاج النفط في ظل اتفاقية (أوبك+) منذ أكتوبر 2023. ومن الجدير بالذكر أن دولة الكويت قد تمكنت حتى الآن من احتواء التداعيات السلبية من الحرب الروسية الأوكرانية، نظراً لمحدودية الروابط التجارية والمالية مع هذين البلدين.

ومع هذا، لا تزال أجواء عدم اليقين تخيم على الآفاق والمخاطر التي تحيط بالبيئة الخارجية، بما فيها الآثار المحتملة من تشديد السياسة النقدية في كبرى الاقتصادات المتقدمة وزيادة تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. علاوة على ذلك، من شأن تقلب أسعار وكميات إنتاج النفط نتيجة لعوامل خارجية أن يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والتوازنات الاقتصادية الكلية المحلية.

ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد الكويتي معدلات نمو متوسطة خلال العامين القادمين 2023 و2024 تتراوح ما بين 2%-3%. ومع ذلك، تظل وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وضبط أوضاع المالية العامة، وسرعة انجاز التشريعات القانونية ذات الصلة عوامل مهمة في استدامة وتيرة نمو الاقتصاد الكويتي، خاصة إذا ما تم تنفيذها وفق "رؤية دولة الكويت 2035"، التي أعطت أولوية لتطوير اقتصاد كويتي مزدهر ومتنوع.

مع تباطؤ النمو الاقتصادي مقارنة بالعام السابق، ما هي النظرة العامة للقطاع المصرفي في دولة الكويت؟ وما هي أهم التحديات والفرص التي يواجهها القطاع؟

يلعب القطاع المصرفي الكويتي دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع التنموية وفقاً لرؤية 2035 لتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي، كما يساهم في تنويع الاقتصاد وتنمية القطاعات غير النفطية.

وبإمكان البنوك المساهمة في إطار هذا الدور بعدة طرق، على سبيل المثال يمكنها توفير التمويل لدعم كل من المعرفة والوعي والتكنولوجيا المتقدمة والقطاعات فائقة النمو، بالإضافة إلى تحفيز المشاريع والصناعات ذات الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي من خلال التمويل الأخضر، وكذلك دعم كل من الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم قطاعات السياحة، والانشاء، والتجزئة.

ما هي النظرة المستقبلية لنمو الائتمان لعامي 2023 و2024 وما هي الموارد الرئيسية لذلك النمو؟

واصل النظام المصرفي الكويتي تحقيق نمو جيد في الإقراض بنسبة تصل إلى 7.7% في عام 2022، تماشياً مع النمو في عام 2021، على الرغم من الارتفاعات التي حدثت في أسعار الفائدة خلال عام 2022. كما ساعدت عوامل أخرى مثل ارتفاع أسعار النفط، وزيادة نسبة الشباب بين السكان، وتوفير فرص العمل في القطاع الحكومي إلى ارتفاع القروض الاستهلاكية والمقدمة لقطاع العقار.

ومن المتوقع أن استمرار النمو الائتماني الجيد في دولة الكويت خلال عامي 2023 و2024 وبما يتماشى مع متوسط النمو في السنوات الخمس الماضية، وذلك في ظل استمرار دعم أسعار النفط للإنفاق الحكومي.

ما مدى قلق بنك الكويت المركزي بشأن التضخم في ظل الارتفاعات الأخيرة؟ هل من المتوقع أن يتراجع التضخم في العام القادم؟

يعد ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار السلع، إلى جانب الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، المصادر الرئيسية للتضخم المستورد في دولة الكويت، وذلك بسبب انفتاح الاقتصاد الكويتي على العالم الخارجي واعتماده على الاستيراد. وفي إطار جهود بنك الكويت المركزي في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم، قام البنك المركزي برفع سعر الخصم ثماني مرات منذ بداية مارس 2022.

وجدير بالذكر أن معدل التضخم السنوي بدولة الكويت في الفترة الأخيرة شهد تباطؤاً حتى بلغ نحو 3.2% في فبراير 2023 بعد أن سجل متوسطه السنوي نحو 4.0% خلال عام 2022، والذي يعد من المعدلات المعتدلة والمستقرة نسبياً لتعكس فعالية السياسات النقدية والمالية، وسياسة الدعم الحكومي للغذاء والطاقة في الحد من انتقال الأسعار العالمية المرتفعة إلى السوق المحلي.

بعد اندماج بيت التمويل الكويتي (بيتك) والبنك الأهلي المتحد البحريني العام الماضي، هل من المحتمل أن يكون هناك المزيد من عمليات الدمج والاستحواذ في السنوات المقبلة؟

سيتم دراسة جميع مقترحات الدمج والاستحواذ من جميع النواحي بشكل مستفيض لتحديد قيمتها المضافة لكل من البنوك المعنية والقطاع المصرفي، إلى جانب أثرها على الاستقرار المالي العام والكفاءة التشغيلية للاقتصاد المحلي.

ويحرص بنك الكويت المركزي أن تساهم أي عملية اندماج أو استحواذ في تحقيق الأهداف المرجوة من البنوك من حيث تحقيق النمو المستدام وتحسين المؤشرات المالية الرئيسية، وأن تتم دون تعريض النظام المصرفي والمالي لأي مخاطر إضافية.

بعد نشر التعليمات الخاصة بتراخيص الخدمات المصرفية الرقمية في العام الماضي، هل يستعد بنك الكويت المركزي لترخيص أي بنوك رقمية في المستقبل القريب؟

وفقاً للإرشادات الصادرة في عام 2022، يمكن للبنوك الرقمية العمل من خلال ثلاثة نماذج رئيسية. النموذج الأول: يعتبر البنوك الرقمية وحدة مصرفية رقمية تابعة لبنك تقليدي قائم. والنموذج الثاني: يقوم على شراكة بين بنك قائم ومؤسسة رقمية بحيث يتولى البنك العمليات المصرفية الأساسية، فيما تدير المؤسسة الرقمية العلاقة مع العملاء والعلامة التجارية وغيرها من الخدمات. أما النموذج الثالث: يعتبر البنوك الرقمية مستقلة بالكامل. ولقد استقبل بنك الكويت المركزي العديد من طلبات تأسيس تلك البنوك ومن المتوقع منح موافقات مبدئية قريباً.

هل يدرس بنك الكويت المركزي إمكانية طرح عملة رقمية خاصة به؟

يتابع بنك الكويت المركزي عن كثب كلا من تجارب الدول التي قامت بنوكها المركزية بإصدار عملات رقمية، والمناقشات القائمة بين الأطراف المعنية في مختلف الدول فيما يتعلق بالإيجابيات والسلبيات المترتبة على ذلك. وعليه، تم تشكيل فريق خبراء من مختلف المجالات داخل بنك الكويت المركزي

لدراسة هذا الموضوع. وأي إصدار من هذا القبيل يجب أن يتم بطريقة تحافظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وعلى ثقة العملاء في نظام الدفع في دولة الكويت.

وبعد مراجعة مستفيضة وشاملة لمشهد المدفوعات في دولة الكويت، حيث قام بنك الكويت المركزي في عام 2022 باستبدال نظام التسويات الإجمالية الآنية للمدفوعات بأخر متطور قادر على دمج خدمات الدفع المبتكرة مع الحفاظ على الأمان والكفاءة.

في الأونة الأخيرة، نرى اهتماماً عالمياً متزايداً بالتمويل الأخضر ومبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة، ما هو موقف بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص؟

في نوفمبر 2022، أصدر بنك الكويت المركزي مبادئ توجيهية بشأن التمويل المستدام ومعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة بما يتماشى مع مبادئ بنك التسويات الدولية فيما يتعلق بالإدارة الفعالة والإشراف على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ. وشملت هذه التوجيهات شرح لأهمية التمويل المستدام كما حددت معايير الاستدامة الثلاثة وهي البيئية، والاجتماعية، والحوكمة. وتضمن التعميم مبادئ وتوجيهات أساسية يجب على البنوك مراعاتها فيما يتعلق بالاستدامة.

هذا بالإضافة إلى الجهود التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لبناء القدرات، ومشاركة أصحاب المصلحة، وتشكيل فريق داخلي متخصص بتغيير المناخ يهدف إلى تعزيز توجهات البنك المركزي المتعلقة بتغيير المناخ.

ومن الجدير بالذكر بأنه كانت هناك جهود ملحوظة من قبل عدد من البنوك المحلية في دعم المعايير الثلاثة والتغيير المناخي من خلال تقديمها للمبادرات والإفصاحات والتقارير. هذا، ويشيد بنك الكويت المركزي بهذه الجهود ويدعو البنوك الأخرى بأن تحذو حذوها.

هل يمكنك التوسع في الحديث عن المبادرات التي قام بها بنك الكويت المركزي لدعم الابتكار من خلال الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية الذي تم تطبيقه مؤخراً؟

أصدر بنك الكويت المركزي وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية في عام 2018 لدعم التقنيات الناشئة وتمكينها، كما يواصل تعزيز إطاره الخاص بالتكنولوجيا المالية وتحديدًا في مجالات المدفوعات والإقراض.

ويشجع الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية الأشخاص الذين يتطلعون إلى تقديم منتجات وخدمات مبتكرة لاختبار خدماتهم أو منتجاتهم في بيئة تضمن أمن وسلامة القطاع المالي والمصرفي. وقد تم اختبار العديد من التقنيات خلال مرحلة التجريب في هذه البيئة الرقابية التجريبية.

وأحد المنتجات التي اجتازت الاختبار في البيئة الرقابية التجريبية عبارة عن نظام آلي يستخدم للتحقق من معلومات "اعرف عميلك" استناداً إلى قواعد البيانات المتسلسلة "بلوك تشين" وواجهة برمجة التطبيقات. وبعد اجتياز هذا المنتج لاختبار البيئة الرقابية التجريبية، حصل بنكان محليان على موافقة بنك الكويت المركزي لإطلاق تقنية "اعرف عميلك الإلكترونية" e-KYC باستخدام هذا المنتج.

ومن المنتجات الأخرى التي اجتازت البيئة الرقابية التجريبية تطبيق ومنصة إلكترونية تخدم العملاء وشركات الصرافة بحيث تتيح لمجموعة من شركات الصرافة تقديم خدماتها إلكترونياً للعملاء. وقد حصلت أربع شركات صرافة على موافقة بنك الكويت المركزي لطرح هذا المنتج في السوق المحلي.

وفي الوقت الحالي، يخضع عدد من المنتجات للتقييم في البيئة الرقابية التجريبية، مثل منتج "المحفظة الإلكترونية" وكذلك منتج "اشتر الآن وادفع لاحقاً". وتعتمد هذه المنتجات التي تم اختبارها بشكل أساسي على التطبيقات والأنظمة الإلكترونية وواجهات برمجة التطبيقات.